العدد (4122) السنة الخامسة عشرة - الأحد (28) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

10 فرق تنظر بملفّات الحدود والبيشمركة والرقابة الماليّة

اللجان المشتركة تقترب من تشغيل مطارات الإقليم والعمل يتواصل في ملفّ النفط

العبادي وبارزاني على هامش منتدى دافوس في سويسرا الخميس الماضي

□ بغداد / محمد صباح

اتفقت الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان منتصف الشهر الجاري على تشكيل عشر لجان مشتركة تكون مهمتها البحث عن حلول توافقية لإنهاء الخلافات بين الطرفين.

وتعمل أبرز اللجان على ملفات النفط والمنافذ الحدودية والمطارات ورواتب الموظفين.

واقتربت اللجنة الفنية المشرفة على إدارة ملف المطارات من حسم هذا الملف بعدما توصلت إلى اتفاق لمعالجة الخلافات التي تعترض استئناف العمل مجدداً في مطاري أربيل والسليمانية المتوقفين منذ عدة أشهر.

ويكشف النائب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني طارق صديق رشيد في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "المفاوضات التي جرت بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان قبل أيام أفضت عن تشكيل عشر لجان مشتركة تعمل على حل كل الملفات العالقة والشائكة بين الطرفين".

وتوصل وفد حكومي زار أربيل في الخامس عشر من شهر كانون الثاني الجاري برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء مهدي العلاق إلى تشكيل عدة لجان تفاوضية تكون مهمتها حل ملفات المنافذ والمطارات والنفط ودفع الرواتب.

وقسمت هذه اللجان المشتركة لإدارة عشرة ملفات شائكة والعمل على حلها، ومن أبرز هذه الملفات هي الملف النفطي، والمنافذ الحدودية، والتربية والصحة، وديوان الرقابة المالية، والتقاعد، والبيشمركة، والعمل والشؤون الاجتماعية.

ويشدد رشيد على أن "حكومة إقليم كردستان مستعدة لحل الملف النفطي مع بغداد على وفق الأطر القانونية والدستورية التي تلزم إدارة الحقول النفطية المستكشفة حديثا بطريقة مشتركة بين الطرفين"، معرباً عن أمله "تسوية كل الملفات الخلافية والشائكة عبر اللجان التفاوضية المشتركة".

وكان رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي قد التقى رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني على هامش مؤتمر دافوس يوم الأربعاء الماضي.

وأصدر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي بياناً أوضح فيه، أن حكومة إقليم كردستان أبدت موافقتها على تسليم النفط بالكامل إلى الحكومة الاتحادية وتصديره عبر شركة سومو الوطنية.

وقال رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، إنّ ما جاء في بيان مكتب العبادي بشأن تسليم نفط الإقليم إلى شركة سومو بعيد عن الصحة، مؤكدا أن "البيان تطرق لأمور لم نبحثها أصلا".

ويعلق النائب رشيد عن هذه الملابسات قائلا إن "الاجتماع ركز على إمكانية تصدير نفط كركوك عبر خط أنبوب كردستان - جيهان التركي"، مشدداً على أن "إدارة الملف النفطي سيخضع لما نص عليه الدستور العراقي".

وتقترب اللجنة الفنية المشرفة على إدارة المطارات التي تزور السليمانية في الوقت الحالي، من التوصل لاتفاق نهائي بشأن استئناف العمل من مطاري أربيل والسليمانية بعد حلحلة بعض المشاكل والخلافات بين الطرفين.

ويؤكد النائب عن ائتلاف دولة القانون جبار العبادي في تصريح لـ(المدى) أن "وفداً من هيئة المنافذ الحدودية المتواجد حالياً في محافظة السليمانية يبحث عن آلية معينة لاستئناف العمل في مطاري السليمانية وأربيل"، مشيرا إلى أن "ملف المطارات بات أشبه ما يكون بالمحسوم بين الطرفين".

وفرضت بغداد إجراءات وصفها الكرد بـ"العقابية"، رداً على ذهاب الإقليم باتجاه إجراء الاستفتاء في الـ٢٥ أيلول الماضي رغم رفض حكومة العبادي والمعانعة الإقليمية والدولية.

وتصاعدت حدة الخلاف والتعقيد في الأزمة بين المركز والإقليم بعد إعادة انتشار القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها وفرض حظر الطيران الدولي على مطارات الإقليم والمطالبة بتسليم المنافذ الحدودية الى السلطة الاتحادية.

ويعدّ الملف النفطي بحسب النائب عن محافظة البصرة جبار العبادي من "أكثر الملفات تعقيداً للازمة بين أربيل وبغداد كونه مرتبطاً بملف منفذي فيشخابور وإبراهيم الخليل"، مؤكدا أن "تسليم فيشخابور من قبل البيشمركة يعود إلى كونه من المنافذ الحيوية للنفط".

إلى ذلك، يتفق نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني على أن "الحكومة الاتحادية مازالت تسعى لفرض سيطرتها على منفذي فيشخابور وإبراهيم الخليل الذي يعد من الملفات الخلافية الشائكة بين الفريقين"، لافتاً إلى أن "الحوارات مستمرة بين بغداد وأربيل للتوصل إلى حل الملفات الشائكة والخلافية".

ويوضح النائب محمد عثمان لـ(المدى) أن "الحكومة تريد من حكومة إقليم كردستان إرسال كشوفات عن مبيعات النفط منذ عام ٢٠١٤ ولغاية الآن"، معتبراً أن "هذه المطالب تعقّد حلّ الملف النفطي وتصعّب عمل اللجان التفاوضية".

ويضيف عثمان أن "اللجنة المشرفة على وزارتي التربية والصحة لم تنجز مهامها في تدقيق الموظفين رغم عملها لأكثر من شهرين كاملين"، متسائلاً "متى ستنتهي اللجان التدقيقية من فحص وتدقيق كل الوزارات في إقليم كردستان؟".

وتسير المباحثات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بخطى بطيئة رغم الاتصالات المستمرة بين الطرفين التي سمحت للجان الحكومة الاتحادية بتدقيق قوائم موظفي وزاراتي التربية والصحة في إقليم كردستان تمهيداً لدفع رواتبهم.

لكنّ مشكلةً تلوح بالأفق قد تعرقل كل هذه التطورات، إذ تطالب حكومة الإقليم بأن يكون توزيع الرواتب، بعد عملية التدقيق، عن طريقها حصراً وترفض تعامل وزاراتها مع بغداد التي تريد دفع الرواتب عن طريق المديريات العامة في كل محافظة.

مكوّنات كركوك تفشل بالتوصل إلى اتفاق بعد عشرة لقاءات

آخر فقرتين من قانون انتخابات المجالس المحليّة أمام البرلمان اليوم

أمام فشل عشرات اللقاءات السياسية للخروج من "مأزق انتخابات كركوك"، بات الحل لتمرير قانون الانتخابات المحلية متروكاً لتصويت مجلس النواب. ومن المفترض ان يعرض رئيس المجلس سليم الجبوري، بجلسة (اليوم الأحد) فقرتين للتصويت بخصوص الانتخابات المحلية التي يطالب البعض بتأجيلها عدة أشهر. تتعلق الفقرة الاولى بتحديد موعد إجراء الانتخابات، والثانية تتضمن 3 مقترحات لحسم إجراء الانتخابات في كركوك التي لم تنظم منذ عام 2005.

□ بغداد / وائل نعمة

وعطلت الخلافات، تمرير قانون الانتخابات المحلية لنحو ٥ أشهر، حيث توقفت القوى السياسية اثناء مناقشة القانون في آب الماضي عند مادتين فقط يخصان كركوك من أصل التشريع الذي يضم ٥٣ مادة.

وقرر المجلس وقتذاك، ترك التشريع ناقصاً لحين وصول مكونات كركوك السياسية الثلاثة (العرب، التركمان، والكرد) الى حل توافقي بشأن انتخابات المحافظة.

وبعد ١٠ لقاءات بين تلك القوى، أعلن حسن توران، النائب التركماني عن كركوك "فشل المفاوضات" والعودة الى حكم التصويت في البرلمان لتحديد مصير المحافظة وقانون الانتخابات.

وتنص المادة (٣٧ / أولا) في مسودة قانون الانتخابات المحلية – وهي قريبة من مطالب التركمان- على خارطة لإجراء الانتخابات في كركوك تتضمن بضعة اشتراطات:

أ/ مراجعة وتدقيق البيانات والسجلات كافة، المتعلقة بالوضع السكاني للمحافظة بما في ذلك سجل الناخبين.

ب/ تحديد آلية لتقاسم المناصب العليا في المحافظة باستثناء المناصب الاتحادية بما يضمن تمثيل جميع مكونات المحافظة.

ج/ يبقى وضع محافظة كركوك على ما هو عليه حالياً لحين بتّ مجلس النواب بوضع المحافظة مستقبلا.

ويقول توران لـ(المدى) أمس: "سنذهب للتصويت في جلسة البرلمان (اليوم)، ونصوت على فقرتين بخصوص كركوك وقانون الانتخابات، كما اتفقنا في الاجتماع الاخير الذي ضم رؤساء الكتل في البرلمان الأسبوع الماضي". وتتضمن الفقرة الأولى، تحديد موعد نهائي للانتخابات المحلية، بعدما قرر مجلس النواب في الصيف الماضي دمجها مع الانتخابات التشريعية التي من المفترض إجراؤها في ١٢ أيار المقبل.

لكن بعض الآراء ظهرت مؤخرا تطالب بتمديد موعد انتخابات مجالس المحافظات الى ٣ أو ٦ أشهر، وذلك لاستمرار وجود النازحين الذي تفوق أعدادهم الثلاثة ملايين شخص في المخيمات، فضلا عن الدمار الكبير الذي لحق بمدنهم.

وقد يُحمّل تأجيل الانتخابات المحلية، الحكومة مبالغ مالية إضافية إذ قرر البرلمان إجراءها في وقت منفصل عن موعد الاقتراع التشريعي، حيث يقدر نواب ان ذلك الإجراء سيتطلب توفير ٢٩٦ مليار دينار إضافية كميزانية للانتخابات.

وطالبت مفوضية الانتخابات مطلع العام الحالي، توفير المبلغ الأخير لإجراء الانتخابات في الموعد الذي قررته الحكومة وصوت عليه البرلمان قبل أسبوع.

أما الفقرة الثانية التي ستعرض للتصويت في جلسة الاحد، فتتضمن ٣ مقترحات لحسم مصير كركوك بالانتخابات المحلية، حيث تسببت الخلافات السياسية خلال السنوات الماضية بتعطيل إجراء الاقتراع لمرتين وتهدد بتعطيل الثالثة.

وينص المقترح الاول، وهو مقترح التحالف الوطني، على تقاسم المقاعد الإدارية بالمحافظة بين المكونات الثلاثة على أساس نسبة ٣٢٪ لكل جهة و ٤٪ للمسيحيين لدورة انتخابية واحدة.

والثاني يتضمن إلغاء المادة ٣٧ في مسودة قانون الانتخابات المحلية، وإجراء الاستحقاق بالمحافظة أسوة بباقي المحافظات، وهو مقترح تتبناه القوى الكردية، فيما الاخير وهو مقترح الحكومة ويدعمه التركمان، يطالب بتحديث سجل الناخبين والسكان بالمحافظة قبل إجراء الانتخابات أو الاحتكام الى البرلمان في حال فشل المقترح.

وتعتبر جهات كردية مطالب التركمان بأنها محاولات لمنع إجراء الانتخابات. وينتقد زانا سعيد، النائب عن كتلة الجماعة الإسلامية في البرلمان، مقترح توزيع المناصب، متسائلا: "لماذا إذاً نقيم انتخابات؟".

ومقترح "التحالف الوطني" هو ذاته الذي كان في قانون انتخابات المحافظات السابق في ٢٠١٣، حيث نص على تأجيل الاقتراع بالمحافظة وتقاسم السلطات الأمنية والإدارية بين المكونات.

ويؤكد سعيد في اتصال مع (المدى) أمس أن "المادة ٣٧ في قانون الانتخابات غير مجدية وبعض فقراتها لا تتعلق بالانتخابات. يجب إلغاؤها وإجراء الانتخابات في المحافظة بشكل اعتيادي". علاوة على ذلك، فقد أعلنت بعض القوى الكردية معارضتها إجراء الانتخابات في كركوك والمحافظات المتنازع عليها.

وأعلن الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الاسبوع الماضي، أن الأوضاع الحالية في محافظة كركوك غير مناسبة لإجراء الانتخابات فيها.

وبيّن الاتحاد الاسلامي، أن الدستور ينص على إدارة مشتركة للمناطق المتنازع عليها بين المركز والإقليم، لكنّ هذا غير متحقق، حيث تدار من قبل طرف واحد.

وقد يهدد عدم الاتفاق على كركوك تأجيل الانتخابات المحلية في عموم العراق، بحسب ما تطلب بعض القوى الكردية والسُنية.

ويقول رسول أبو حسنة، عضو لجنة الأقاليم في مجلس النواب، إن "البرلمان منقسم الى جزئين، بين رافض ومؤيد لإجراء الانتخابات المحلية مع التشريعية".

ويؤكد أبو حسنة لـ(المدى) امس أن "بعض القوى السياسية تطالب بتأجيل الانتخابات لـ٣ أو ٦ أشهر، لكن التصويت سيحسم الأمر بين الفريقين".

وفي حال فشل البرلمان بالتصويت على قانون الانتخابات المحلية، فسيجرى الاقتراع على وفق القانون القديم المشرع في ٢٠١٣.

لكن يبقى على البرلمان إجراء بعض التعديلات الطفيفة مثل تغيير نظام تقسيم الاصوات، الذي كان يبدأ بواحد صحيح، إلى "سانت ليغو المعدل ١،٧" ليكون متلائماً مع قانون الانتخابات التشريعية.

كما يجب إلغاء الفقرة المتعلقة بإجراء انتخابات النواحي، لأن التعديل الأخير لقانون ٢١ المتعلق بتنظيم أحوال المحافظات، ألغى مجالس النواحي وخفض أعضاء مجالس المحافظات والاقضية الى النصف.

يوم سياسي

نوّاب طعنوا بفقرة "البكالوريوس" في قانون الانتخابات

كامل الزيدي

أكد عضو اللجنة القانونية النيابية كامل الزيدي، أن الطعن الذي تقدم به بعض النواب بشأن فقرة الشهادة في الترشح للانتخابات التشريعية لا فائدة منه. وقال الزيدي، إن "قانون الانتخابات الذي تم التصويت عليه مؤخرا تضمن فقرة شرط الترشح للانتخابات التشريعية ان يكون المتقدم يملك شهادة بكالوريوس كأدنى حد وعلى هذا الاساس قدم بعض النواب ممن لا يملكون الشهادة طعناً لدى المحكمة الاتحادية". وتابع الزيدي، انه "حتى لو وافقت المحكمة لصالح الطعن فالأمر سيؤدي بالتالي الى تعديل القانون ،وفي هذه الحالة لا يوجد وقت كاف للتعديل كون القانون يحتاج الى قراءة أولى وثانية ومن ثم التصويت ،وهذا صعب بما أنه لم يتبقَ من عمر الدورة البرلمانية شيء"، مستبعداً في الوقت ذاته، أن "تحكم المحكمة لصالح الطعن".

المفوضيّة لا تفتح باب التحالفات مجدّداً

معن الهيتاوي

نفت المفوضية العليا للانتخابات، إعادة فتح باب التحالفات من جديد، داعية الأحزاب الى احترام التوقيتات الزمنية. وقال معن الهيتاوي، رئيس مجلس المفوضين، إنه "كثر الحديث في بعض وسائل الإعلام عن الرغبة من بعض الأطراف بإعادة فتح باب التحالفات من جديد لمدة ٤٨ ساعة وبهذا الصدد تؤكد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن هذه الاخبار لا أساس لها من الصحة". وأضاف الهيتاوي، أن "المفوضية قد أغلقت باب التحالفات بشكل نهائي وتمت المصادقة على جميع التحالفات التي قدمت لها وفق الفترة المحددة ولا توجد أي إعادة لفتح تحالفات ولا مدد جديدة". ودعا جميع الأحزاب والتحالفات الانتخابية الى "تقديم قوائم مرشحيها الى المفوضية خلال الفترة المعلنة لاستقبال قوائم المرشحين لغاية الـ ١٠ من شباط ٢٠١٨، وان تحترم جميع الأحزاب والتحالفات التوقيتات الزمنية المعلنة من قبل المفوضية".

تحالف القوى حسم أمره بعدم حضور جلسات إقرار الموازنة

طالب المعماري

قال النائب عن تحالف القوى العراقية طالب المعماري، إن تحالفه "حسم أمره" بعدم الحضور لأي جلسة للبرلمان تتضمن التصويت على الموازنة ما لم تُحسم تخصيصات المحافظات المتضررة.

وأكد المعماري ان التحالف "حسم أمره بعدم حضور أي جلسات تخصص للتصويت على الموازنة ما لم يتم حسم أمر تخصيصات المحافظات المتضررة".

وفي سياق آخر، قال المعماري إن "التعويل على المنح الدولية أو المؤتمرات المزمع عقدها ومنها مؤتمر الكويت لإعمار المناطق التي خربتها التنظيمات الإرهابية هو أمر غير صحيح"، مبيناً أن "موازنة عام ٢٠١٨ لم تتضمن أية تخصيصات لتعويض المناطق المتضررة وهذا الأمر يمثل أحد الخلافات الأساسية لعدم وضع الموازنة على جدول الأعمال".

يجب منع كلّ شخص لديه استجواب من السفر

رحيم الدرّاجي

طالب عضو اللجنة المالية البرلمانية رحيم الدراجي، الحكومة بضرورة إصدار قرار لمنع سفر أي شخصية لديها استجواب في مجلس النواب". وأكد الدراجي، انه "ومع قرب انتهاء الدورة النيابية الثالثة أتاحت لأكثر الشخصيات التي هي معنية بتوضيح بعض المشاكل الإدارية والمالية والمخالفات القانونية التي حصلت أثناء تولي المنصب التنفيذي فرصة التهرب من إعلان الحقائق للرأي العام وكذلك بسبب التهاون وعدم الالتزام بقرارات السلطة التشريعية الرقابية". وأضاف الدراجي، "ها نحن نجد اليوم رئيس ديوان الوقف الشيعي يسافر خارج العراق لاقتراب موعد استجوابه، وهذا دليل يثبت التهم بحقه، ولأهمية الأمر سيكون من واجب الحكومة إصدار قرار بمنع كل شخص لديه استجواب بالسفر خارج البلاد لحين إكمال إجراءات الاستجواب".

مخلّفات القاعدة تحصد الأرواح في ديالى

علي الدايني

حذّر رئيس مجلس ديالى علي الدايني، من أن مخلفات تنظيم القاعدة ما تزال تحصد أرواح الأبرياء داخل المحافظة، موضحاً أنها تودي بمدني واحد على الأقل في كل شهر. وقال الدايني،إنه "أثناء فترة سيطرة تنظيم القاعدة الإرهابي على مناطق واسعة من ديالى نهاية ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ نشر كميات كبيرة من العبوات والألغام في الأراضي والبساتين الزراعية خاصة جنوب وشرق ديالى". وأضاف الدايني، إن "مخلفات التنظيم تحصد أرواح مدنيين بين فترة وأخرى وتتسبب بمقتل مدني واحد على الأقل شهرياً"، مبيناً أن "تلك المخلفات بعضها موضوعة بشكل كمائن أو ألغام تحت الأرض". وشدد الدايني، على "إعادة تمشيط المناطق الزراعية وتوعية الأهالي بضرورة الإبلاغ الفوري عن الأجسام الغريبة".